http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1523) السنة السادسة - الثلاثاء (2) حزيران 2009

الآراء الـواردة في الـصفحة تـعبر عـن وجـهات نـظر كـتابـها ، وقـد لاتـتفق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظر الجـريـدة

الـعـلاقـات الـتـضـامـنـيـة لـلـشـعـب الـكـردي

القسم الخامس والعشرون

فلك الدين كاكه يي

الاصلاح الديني:

استطراداً لحديث عن العلاقة بين الدين والدولة اضيف القول أنه قد أصبح تطور المجتمع البشري، ليس في الشرق الاوسط وحده، يلح على التفكير في اصلاحات جذرية في المؤسسات الدينية الرسمية والسياسية ودورها في المجتمع، بحيث تخفف هذه المؤسسات من قبضتها على رقاب حرية الرأي والتعبير وأي حراك ثقافي اجتماعي نحو التقدم والتنمية.

فإذا كان الحوار بين الأديان الرئيسية: الإسلام والمسيحية واليهودية، ضرورياً ومفيداً، كما حصل في الفاتيكان ونيويورك، واذا كان الحوار بين هذه الأديان وأديان أخرى مثل البوذية (البودائية) والهندوسية مفيداً هو الآخر، فإن الحوار داخل المذاهب والفرق والطرق المختلفة ضرورياً ومهماً.

فالعالم الإسلامي مثلا في حاجة الى الانفتاح على ذاته، وبلورة صيغ للقبول بالآخر بين المذاهب وفرق التصوف، كما هو الحال في القبول الآخر في عالم السياسة عن طريق الحوار الحر بين ممثلي الانتماءات السياسية والاجتماعية والأثنية والثقافية وغيرها.

ما معناه أن المجتمع البشري، على مستوى الحرية السياسية، قد تجاوز المراحل الصعبة لحقبة مظلمة كان فيها كل حزب سياسي يرفض الآخر ويعتبر نفسه الأجدر والأفضل لقيادة البلاد.

باستثناء بلدان معدودة فإن أغلبية بلدان العالم صارت منفتحة على نفسها في الداخل وهي تتقدم نحو الديمقراطية ولو كان من أشكالها البسيطة وهي الانتخابات.

وساد العالم خلال العقدين الأخيرين تيار تحرري أنساني يدعو إلى ألتسامح والقبول بالآخر ونبذ أساليب الإقصاء عن طريق العنف والقوة الغاشمة.

هذا التطور الذهني مهم جداً، لم تكن نتخيله قبل ربع قرن أو ربما قبل عقد من السنين.

أصبح هذا الانفتاح الاجتماعي الإنساني واسعاً، وهو الذي يبعث على الأمل والثقة بالمستقبل حيث تخف الشكوك والمخاوف من احتمال ارتداد بعض الأنظمة السياسية عن الانفتاح والحرية والتراجع نحو الأساليب القديمة من عنف ودكتاتورية وإبادة جماعية وتطهير عرقي.

وبدأ الكرد، لأول مرة، ينالون نصيباً من الأمل:

أهو من حسن الحظ أو المقادير، أو تحصيل حاصل التطور الاجتماعي والفكري في العالم بأسرة، أن ينال الشعب الكردي وعشرات الشعوب والقوميات التي كانت محرومة ومهمشة إلى الآخر مهما كانت قريبة منا، بل يمكن ان تتأثر بالثقافات الأخرى بعض الشيء وهو تأثر مؤقت كما أثبتت التجارب.

وقت قريب؟

مهما كان الأمر، فقد بدأ الكرد مثل غيرهم ينالون نصيباً واسعاً من الأمل والتفاؤل والثقة باستمرار عملية الانفتاح والحرية واحترام حقوق الإنسان. اذ، كما قلنا في فقرات سابقة، فإن الطريق الأسلم لخلاص الكرد في كل بلد هو أن يندمجوا تماماً في الحركة الديمقراطية، والتحررية الاجتماعية، وان يكونوا أنشطهم في كل مكان.

التحرر الاجتماعي، المرحلة الأصعب:

اود التركيز على التحرر الاجتماعي أو الحرية الاجتماعية باعتبار ذلك هي المرحلة التالية والأهم بعد استقرار الحرية السياسية والإعلامية والفكرية.

فالإمتحان الأصعب للشعب العراقي وشعوب الشرق الأوسط، مثلاً، هو كيف ومتى يدخل مرحلة التحرر الاجتماعي، وهي مرحلة ذاتية داخلية لايمكن للعامل الخارجي تقديم دعم ما لها، لأنها عملية يجب ان تنبع من الداخل، من ذات المجتمع، وهي مثل اللغة والفن والثقافة الوطنية لايمكن لأية دولة خارجية او منظمة دولية ان تعطينا شيئاً منها. اذ قد يمكننا شراء السيارات والطائرات والأدوية ومنتجات التكنولوجيا الحديثة، بل يمكننا أيضاً استيراد اللحوم والحبوب والأقمشة وغيرها (هذا اذا بقينا نعتمد على الخارج في كل شيء)... يمكن لنا شراء كل ذلك اذا توفرت لنا الأموال اللازمة، إلا أننا نعجز عن استيراد شيء من اللغة لأنّها خاصة بنا ونتاج تأريخنا وعلينا وحدنا صيانتها وتطويرها.

كذلك الأمر في التراث والفن والثقافة... يصعب لنا نقل ثقافة الآخر مهما كانت قريبة منا، بل يمكن ان تتأثر بالثقافات الأخرى بعض الشيء وهو تأثر مؤقت كما أثبتت التجارب.

فالأمر تماماً مثل العلاقة بين الأدوات الزراعية والأرض. فإن الأرض هي، هي ثابتة حيث هي بمنابعها وإمكاناتها ومناخها وجغرافيتها... يمكن لنا تطوير الإنتاج الزراعي عن طريق أدوات ووسائل ومشاريع زراعية (معظمها مشاريع ذهنية)، لكن لايمكننا نقل هذه الأرض إلى مكان آخر، ولا استيراد قطعة ارض واحدة لتضاف إليها، إلا اذا كانت الغزوات المسلحة وحملات الاحتلال تعتبر نقلاً للأراضي من هنا وهناك!!

إصلاحات اجتماعية عميقة:

المجتمع الكردستاني، كما هو حال المجتمعات في الجوار وآسيا وغيرها، في حاجة الى إصلاحات قوية وعميقة، تبدأ، حسب رأيي، من الإصلاح السياسي، يرافقه تقدم ثقافي وتعليمي مستمر.

وعملية الإصلاح الاجتماعي تحتاج إذن إلى مكافحة الأمية ونشر التعليم والثقافة إلى أوسع مناطق البلاد. وسيظل الإصلاح الاجتماعي متعثراً ومتباطئاً مالم يرافقه أصلاح ديني، لأن المؤسسات الدينية والعلاقات بين الأديان والمذاهب والطرق المتنوعة متشابكة ومتداخلة مع مجمل البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية.

فالتزمت والتعصب القومي والديني (الى حد تكفير الآخر وتخوينه) يؤيد إلى ذهنية إلغاء الآخر وإقصائه مما قد يصل درجة رهيبة من النزاعات الدامية والتصفيات حسب الهوية.

فباختصار، يجب ان نتقدم ذهنيًا نحو تغليب العقل العلمي والفلسفي في السياسة والحياة الاجتماعية والثقافية وغيرها. طريقنا للوصول الى ذلك الهدف ما زال بعيداً بعض الشيء لكنه ليس مستحيلاً. اذ أحد الفروق الأساسية (وربما الوحيدة) بين تخلف مجتمعاتنا وتقدم المجتمعات الأوروبية والأمريكية والكندية والاسترالية وغيرها، هو أن العقل مازال مُغيباً عندنا، تعتقله كومة من الترسبات القديمة والعلاقات الاجتماعية والمفاهيم الفكرية الجامدة التي تعرقل تفتح حرية ووعي الفرد ونماء شخصيته الحرة ذات الاستقلال الفكري (بمعنى قدرته على ممارسة الحرية الفكرية).

أما في العالم المتقدم علينا في العلم والتكنولوجيا والاكتشافات والاختراعات فهو ان العقل هناك تحرر من الخوف والجمود والمعوقات التي ذكرناها عن مجتمعنا، علماً ان المجتمعات المتقدمة، في حينه، لم تكن أفضل حالاً منا كما نحن فيه الآن. فقد عاشت دورة حياتنا وكانت مرارتها وقسوتها، إلا انها تحررت حالما انبثقت حرية الفكر والإبداع: اي العمل الذهني الخلاق دون قيود.

ان هذه المعلومات والتوجهات ليست جديدة، فقد قالها كثيرون قبلنا، إلا اننا نوردها هنا من باب التذكير والتأكيد.

العلاقات الكردية المصرية، والكردية الفلسطينية:

على هامش هذه السلسلة من المقالات سأتطرق بإيجاز الى العلاقات الكردية التاريخية مع الشعب المصري، كذلك مع الشعب الفلسطيني، كنموذجين لما يمكن ان تكون عليه العلاقات بين العرب والكرد. وسنذكر أمثلة ملموسة عن هذه العلاقات فقد كان هدفي الأصلي هو استعراض العلاقات الكردية العربية، ثم يختتم البحث لاحقاً بتسجيل عدة استنتاجات موجزة، وقد يستغرق كل ذلك قسمين آخرين، مع الامتنان لجريدة (المدى) الغراء.

رؤيـــــة أولـــيـــة لـلـحـوار

حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في إقليم كُردستان العراق وسبل معالجته

تـوصـيـف الحـالـة الاقـتـصـاديـة والاجـتـمـاعـيـة الـعـامـة في الإقـلـيـم

الحلقة الأولي

كاظم حبيب

ا يختلف الواقع الاقتصادي في محافظات إقليم كردستان عن سائر المحافظات العراقية الأخرى، كما أن واقع عموم الإقليم لا يختلف كثيراً عن مجمل الوضع الاقتصادي في العراق كله خلال فترة حكم البعث من حيث مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. فقد كان الإقليم على مدى العقود المنصرمة اقتصاداً مهمشاً ومتخلفاً ومكشوفاً على الخارج، كما لم يكن يدخل في تنمية الإقليم في فترة الهيمنة المركزية في بغداد ما يسهم في تنمية الاقتصاد الكردستاني من موارد النفط في الإقليم. ومن هنا تجلت ظواهر البطالة وغياب المنشآت الصناعية الحديثة أو الزراعة الحديثة أو الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة. وقد اختطف الحكم المركزي ببغداد الحكم الذاتي الذي تحقق بنضال الشعب الكُردي في بيان ١١/ آذار ١٩٧٠ من خلال تشديد الصراع وتحويله إلى نزاع وحرب ضد الشعب الكُردي في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ثم المؤامرة القذرة التي نظمها النظام بالتعاون مع الحكومة الإيرانية وبموافقة الدول الكبرى ودول المنطقة والتي تجلت في اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ حيث تنازل النظام عن نصف شط العرب ومواقع أخرى لإيران من أجل تصفية القضية الكردية وقد عجز عن ذلك أيضاً بسبب إصرار الشعب الكُردي على استرداد حقوقه من جهة وبسبب دعم الشعب العربي في العراق لهذا النضال والحقوق أيضاً وموقف القوى الديمقراطية العربية من هذا النضال وضد الدكتاتورية. وقد كان السيد نيجرفان بارزاني، رئيس وزراء الإقليم، محقاً حين أشار في لقائه الصحفي مع مراسل جريدة الشرق الأوسط إلى العلاقة النضالية مع العرب في العراق إذ قال:

"– لو نتحدث عن الشعب العراقي فأقول، إن العلاقة بين العرب والكرد دائما كانت وستبقى جيدة، وكشعب كان دائما داعما ومساندا لقضيتنا، ووقفوا ضد الظلم الذي تعرض الكرد له، وكمثال تاريخي على هذا أن الجنرال ملا مصطفى بارزاني عندما عاد إلى العراق من موسكو نهاية الخمسينيات خرج عشرات الآلاف من أهالي البصرة لاستقباله، وحتى هذا اليوم يتحدث أهالي البصرة عن هذا الحادث، الذي صار علامة تاريخية بالنسبة لهم، كما أن العشائر العربية العراقية ورجال الدين كانوا دائما مساندين لقضيتنا، هذا بالنسبة للشعب." (نشر اللقاء في موقع صوت العراق بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦).

ولأول مرة تسنى للشعب الكُردي أن يحقق بعض حقوقه وطموحاته حين اندحر الدكتاتور المجرم صدام حسين في العام ١٩٩١ في الحرب ضد نظامه وقواته العسكرية التي غزت واحتلت الكويت وعاثت نهباً وفساداً وقتلاً فيها في عامي ١٩٩٠/١٩٩١.

لقد تسلمت الأحزاب السياسية كُردستان وهي متخلفة وضعيفة ومتصارعة ومكشوفة على الخارج اقتصادياً. ولم يكن سهلاً تحقيق التنمية وإزالة التخلف خلال فترة الحكم التي تميزت باختلاف واقتتال الأخوة الذي استمر فترة غير قصيرة.

إلا أن الانكشاف على الخارج قد تفاقم في الفترة التي أعقبت الخلاص من الهيمنة البعثية على الإقليم، إذ لم يتسن لحكومتي الإقليم في أربيل والسليمانية تحقيق تنمية فعلية في البلاد. ولكن هذا لا يعني أنه لم تحصل عمليات إقامة بعض مشاريع البنية التحتية كالطرق والجسور أو البناء العمراني السكني ودوائر الإقليم ومؤسساتها...الخ. كما أن الفترة التي أعقبت توحيد الحكومتين، أي بعد إسقاط النظام بفترة غير قصيرة سار العمل على ذات النهج. إن التخلف وغياب الصناعة وهجرة الكثير من الفلاحين إلى المدينة وتراجع الزراعة والإنتاج الحرفي جعل كردستان تعتمد أكثر فأكثر على الخارج لإشباع حاجات السكان من السلع والكثير من الخدمات. كما عانى سكان الإقليم تخلف الخدمات الأساسية كتوفير الماء الصالح للشرب أو انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة...الخ. وهي حالة حصلت في سائر محافظات العراق، برغم التباين في الواقع المعاش في الإقليم وبقية المحافظات. وحين يسعى الإقليم إلى وضع إستراتيجية للتنمية الوطنية في إقليم كردستان يفترض أن يأخذ بالاعتبار واقعه الراهن وعلاقته ببقية أنحاء العراق وواقع العراق الراهن إجمالاً، أي توصيف الحالة، ثم ما يفترض القيام به وسبل تحقيق ذلك عبر برامج اقتصادية سنوية وخماسية بعيدة المدى، أي عبر إستراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية أو بشرية، وثقافية وبيئية متكاملة، تشكل جزءاً عضوياً من برامج التنمية على مستوى العراق.

في هذه الحلقة أحاول أن ابدأ بتوصيف الحالة دون نسيان أن هذه الحالة لم تنشأ الآن بل هي ناشئة عبر تراكم طويل ومتواصل حتى الآن. إذن نحن هنا أمام مهمة تحديد السمات التي يتميز بها اقتصاد إقليم كُردستان العراق، فما هي هذه السمات التي يتميز بها الاقتصاد والمجتمع؟ يمكن، في تقديري، تلخيصها بالنقاط التالية:

١. لا تزال ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي تميز الواقع الراهن في إقليم كردستان رغم التوسع الجاري في التعليم بمختلف مراحله، وهي نتيجة منطقية لسياسات النظام التي حكمت العراق طيلة العقود المنصرمة، ولكنها ليست منفصلة عن السياسة المنتهجة منذ سقوط الهيمنة البعثية على الإقليم والتي تستوجب المزيد من التدقيق.

٢. كما أن سمة التخلف الأساسية تتجلى في اختلال بنية الاقتصاد في كردستان، وهي حالة مماثلة لكل العراق، واعتماده على الموارد المالية للنفط الخام المصدر. فهو اقتصاد استخراجي ريعي. وإذا كانت الزراعة في السابق تسهم اسهاما مهما في تكوين الدخل القومي لإقليم كُردستان، كما كان عليه الحال في بقية أنحاء العراق، فأن الزراعة لم تعد تلعب ذلك الدور السابق في تكوين الدخل القومي بسبب إهمالها والتركيز على استيراد السلع الزراعية.

٣. تخلف وتشوه بنية الاقتصاد في الإقليم قد أديا إلى تشوه متناغم في البنية الاجتماعية ووجود المزيد من الفئات الاجتماعية الهامشية الفقيرة والمعوزة تعيش على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، إضافة إلى غياب الطبقة الوسطى الصناعية والزراعية المشاركة في التنمية وغياب العمال والشباب الفلاحي المنتج في الزراعة العاملين في الخدمات الإنتاجية.

٤. غياب الإنتاج الصناعي والمنشآت الصناعية الحديثة وضعف الإنتاج الزراعي الحديث دفع المسؤولين في الحكم إلى التركيز على الاستيراد السلعي وممارسة سياسة الباب المفتوح كلية لإشباع الحاجات الاستهلاكية المحلية، ما قاد إلى عواقب وخيمة، أبرزها:

أ) توجيه نسبة مهمة من إيرادات الإقليم لصالح الاستيراد السلعي والخدمي

ب) غياب الحماية للسلع المنتجة محلياً سواء أكانت من الإنتاج السلعي الصغير أو الإنتاج الزراعي

ج) عدم التوجه صوب التنمية الصناعية والتحديث الزراعي، غذ أن الاستيراد هو الأسهل لمعالجة المشكلات، ولكن تنشأ منه مشكلة كبيرة ومعقد على المدى المتوسط والطويل.

وهذه الظاهرة نجدها في جانب حكومة الإقليم والقطاع الخاص في آن، إذ تتوجه الأموال صوب البناء والاستثمارات الأسرع ربحاً ولكن الأقل أهمية للاقتصاد الكُردستاني. وعلينا أن نعي الموقع الجغرافي الذي يقع فيه إقليم كُردستان العراق وما يمكن أن يوضحه من مخاطر جدية على الأمن الغذائي حين تنشا ظروف وأجواء معينة في سياسة الدول المجاورة للعراق وذات الحدود المشتركة مع إقليم كردستان العراق حين نعتمد على الاستيراد في كل شيء وليس على الإنتاج الزراعي والصناعي المحليين.

٥. وجود بطالة مكشوفة واسعة نسبياً في كردستان، إذ لم تبذل الجهود الكافية والمناسبة لامتصاصها، وحين بذلت بعض الجهود في هذا الصدد فأنها كانت في الاتجاه الخاطئ، إذ برزت بطالة مقنعة كبيرة جداً تتراوح بين ٥٠-٦٠٪ من القوى العاملة في أجهزة الدولة وفي أجهزة الحزبين الرئيسين الحاكمين وبعض القوى الأخرى. وهي تتسبب في نشوء وتفاقم إشكاليات اجتماعية كبيرة كما تستنزف الكثير من الدخل القومي وخزينة الإقليم.

٦. ويعاني إقليم كُردستان من ظاهرة الهجرة المتواصلة للكوادر العلمية والفنية والمهنية إلى خارج البلاد بسبب عدم توافر مستلزمات الاحتفاظ بهذه الكوادر. والمتوافر من هذه الكوادر في الإقليم لا يستثمر استثماراً عقلانياً وفعالاً، كما يلعب التشابك الحزبي بالحكومي، الذي تحدث عنه رئيس الوزراء في لقائه الصحفي السابق الذكر يؤكد ذلك، إلى هيمنة الحزبيين بغض النظر عن الكفاءة على المواقع الأساسية ويحرم منها المستقلون. يشير رئيس وزراء الإقليم إلى حقيقة حصر المستشارين والمدراء العامين بكوادر الحزبين فيقول ما يلي: " وقد أعطيت مثلا صلاحية لنائب رئيس الوزراء بتعيين المديرين العاميين من كلا الحزبين من دون أي تدخل مني، وهم يعملون اليوم معا، بعد أن وضعنا أساس عمل مشتركا وبناء صلات من الثقة، وقبل ذلك كانت هناك تدخلات من كلا الحزبين في عمل الحكومة، وقد استطعنا أن نحد من ذلك بشكل كبير من دون أن أبالغ، وأقول لقد قضينا على تدخل الأحزاب في عملنا الحكومي، لكننا قطعنا شوطا كبيرا في هذا الاتجاه." (نفس المصدر السابق). وهذا يعني أن الكوادر العلمية والفنية المستقلة لا حظ لها في الحصول على موقع مدير عام أو مستشار المرتبط بامتيازات معينة. وهي سياسة تجلب الضرر للحزبين وللاقتصاد الكردستاني والمجتمع في آن.

٧. لا شك في أن الفقر في إقليم كُردستان اقل مما هو عليه نسبياً في بعض مناطق العراق الأخرى، ولكنه لا زال الفقر واسعاً بين فئات المجتمع الكادحة واتساع غير معهود للفجوة الدخلية بين الفقراء والأغنياء واصحاب النعمة الحديثة أو القطط السمان التي اغتنت على حساب الشعب الكُردي، وهي التي تساهم في إبقاء هذه الحالة غير الصحية وغير العادلة.

٨. ارتفاع غير منقطع في أسعار السلع والخدمات مما يرهق الفئات الكادحة والفقيرة والمعوزة، والتي تقود إلى مزيد من التذمر والتي تساهم في تعقيدات غير قليلة وفي أجواء سياسية غير مريحة.

٩. سوء استخدام الموارد وقلتها حالياً بالقياس إلى حاجات إعادة الاعمار والتنمية، إضافة إلى استمرار وجود الفساد المالي والإداري في الإقليم كما هو الحال في القسم العربي من العراق. لقد استدعت حكومة إقليم كُردستان شركة دولة لدراسة هذه الحالة، وهي كما يبدو لم تنته بعد من عملها، وهي ليست سهلة. ومع ذلك لا بد من معالجتها حتى يقول السيد رئيس وزراء الإقليم أنها ليست بالسعة التي يجري الحديث عنها في الصحافة المحلية. كلنا يعرف بأن وجود ظاهرة معينة في العراق عموماً أو في الإقليم خصوصاً يمكن أن يتم المبالغة بها، ولكنها موجودة، وذا هو جوهر القضية، والسؤال هو كيف نعمل للخلاص منه، وأين ينبغي أن تتوجه الحكومة بالدرجة الأولى. فحاسة الشم عند الناس البسطاء قوية وصادقة وكفيلة بمساعدة الحكومة في اكتشاف مخابئ الفساد.

١٠. استمرار وضع البيئة الملوثة وقلة الجهود المبذولة لتنظيف البيئة وحمايتها، وخاصة الألغام التي زرعها النظام السابق في كُردستان والتي تقود إلى مزيد من الضحايا.

١١. التوزيع الاعتباطي وغير العقلاني لعقارات الإقليم او الدولة العراقية على قوى وفئات اجتماعية وشخصيات معينة بحيث تثير المزيد من المشكلات وتأتي على حساب المجتمع والاقتصاد الوطني وخزينة الإقليم مباشرة.

١٢. ندرة وسوء استخدام الأرض الزراعية والموارد الأولية المتوفرة. وهي سياسة مرتبطة بالتجارة الخارجية وانتهاج سياسة الباب المفتوح أمام الاستيراد بالشكل الذي لا تشعر الحكومة والمواطن بضرورة التصنيع وتحديث الزراعة وتنمية الدخل القومي.

١٣. غياب أي تنسيق فعلي وضروري بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية بما يسهم في تحقيق تدريجي للتكامل الذي يسهم في إشباع الحاجات وتنمية التراكمات والثروة الاجتماعية في الإقليم. وهذا النقص مسئولة عنه الحكومة الاتحادية في بغداد أكثر من حكومة الإقليم، إذ أنها لا تزال لا تمتلك سياسة اقتصادية واضحة أو إستراتيجية تنموية مقررة.

١٤. غياب البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي الواضح في سياسة الحكومة الكُردستانية وغياب الرقابة والمتابعة على نشاطاتها وما ينجز وما يتخلف عن الإنجاز والمحاسبة الفعلية لصالح التنمية والنمو الاقتصادي المعجل في الإقليم. لا شك في حاجة كُردستان إلى البنية التحتية، وخاصة الطاقة الكهربائية والماء، وهي التي يمكن أن تسهم وتعجل في التنمية الصناعية والزراعية. إن تأكيد رئيس وزراء الإقليم على إنجاز مشروعات الطاقة الكهربائية صحيح وفي محله، ولكن لا بد من البدء بصناعات تحويلية لكي تسهم بدورها في زيادة التشغيل وتحريك السيولة النقدية من خلال الإنتاج والأجور وليس من خلال الدخل المدفوع لغير المنتجين من أفراد المجتمع الذين يستهلكون الدخل القومي ولا يساهمون في إنتاجه. كما أن غياب السياسة الاقتصادية الحكومية لا يساعد على تحقيق التراكم الرأسمالي الضروري في المرحلة الراهنة.

١٥. عدم وجود قطاع حكومي ضروري في المرحلة الراهنة في اقتصاد الإقليم، كما أن القطاع الخاص لم يتوجه صوب التثمير الإنتاجي في القطاع الصناعي أو في القطاع الزراعي وفي الخدمات الإنتاجية والدراسات الفنية والمهنية والبحث العلمي، وهي مشكلة مرتبطة بسياسة الليبرالية الجديدة التي يأخذ بها رئيس الوزراء، وكذلك المسؤول عن الملف الاقتصادي في العراق الدكتور برهم صالح، نائب رئيس الوزراء العراقي.

إن هذه الوقائع تضع شعب كُردستان وحكومته ومجلسه النيابي وجهاً أمام المهمات الراهنة والقادمة، أي ما يفترض أن تكون عليه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم.

لا شك في وجود عدد من المستشارين والخبراء الذين يعملون منذ سنوات في أجهزة الدولة وفي مجلس الوزراء والوزراء، ومنهم من هم بمستوى جيد وخبرة طويلة، ولكن لم يظهر حتى الآن ما يمكن تلمسه حتى الآن.

نظرية الرعاية اللاحقة للسجناء

المحامي/ طارق مهدي الشمري

انبعثت نظرية الرعاية اللاحقة للسجناء في الدول المتقدمة على أسس التشريعات الجنائية الحديثة ومفادها.

في الدول المتقدمة وعلى ضوء التشريعات الجنائية الحديثة وجدت نظرية تسمى (الرعاية اللاحقة للسجناء) ومفاد هذه النظرية الجنائية الحديثة هو التواصل مع السجين بعد خروجه من السجن ومتابعة ظروفه من جميع النواحي النفسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية وتقديم العون والمساعدة له وتعويضه عما فاته من فرص خلال وجوده في السجن بغض النظر عن الجريمة المرتكبة سواء كانت قتل أو سرقة أو اغتصاب فما بال أذا كانت الجريمة سياسية كما هو الحال في بلدنا لذا فحري بنا أن نأخذ بمثل هذه النظريات المتطورة ونطبقها وبوجه الخصوص في مؤسسة السجناء السياسيين حيث أنه ورد في المادة (١٢) منه اختصاصات مجلس الرعاية والذي يفترض بها تقديم الرعاية للسجناء السياسيين بينما المادة تختص بأمور أدارية تخص المؤسسة بالذات وكان الأجدر أن تكون التسمية لا مجلس الرعاية وإنما(مجلس أدارة المؤسسة).

كما وأن المشرع لم يكن موفقاً في صياغة المادة (السابعة) من القانون يؤلف مجلس يسمى (مجلس رعاية السجناء والمعتقلين السياسيين) أن هذه المادة يجب أعادة النظر في صياغتها حيث أن كلمة (رعاية) ذات مدلول أنساني فيها معنى العون والمساعدة والمتابعة لأحوال السجين وما ورد في الفقرة الثالثة من المادة (مجلس رعاية السجناء والمعتقلين يعتبر مجلس أدارة المؤسسة).

أن هذا النص الوارد في المادة المذكورة فيه خلط وتناقض لأن كلمة الرعاية ذات مفهوم أنساني يتعلق بالسجين بالذات ومجلس الإدارة يتعلق بالمؤسسة بالذات وهو مفهوم هيكلي أداري. وعليه فأن عدم التجانس والتناقض المحشور في هذه المادة يستوجب أعادة النظر فيها وصياغتها بشكل واضح.

وأن ماورد في المادة (٣) من اختصاصات أرى أنها يجب أن تناط بمجلس (رعاية السجناء والمعتقلين السياسيين).

(معالجة الوضع العام للسجناء والمعتقلين السياسيين إضافة إلى الامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون)كما ورد في أولاً وثانياً وثالثاً من المادة المذكورة وكذلك ماورد في المادة (٢).

(معالجة الوضع العام للسجناء والمعتقلين السياسيين وتعويضهم مادياً ومعنوياً بما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدموها والمعاناة التي لاقوها جراء سجنهم واعتقالهم وكذلك ماورد في المادة (٤)

(توفير العمل والدراسة لهم بما يتناسب وكفاءاتهم ومنحهم الأولوية في ذلك.وكذلك ماورد في المادة (٥) تقديم التسهيلات والمساعدات التي تمكنهم من.....الخ.

ويعمل مجلس رعاية السجناء والمعتقلين السياسيين على:

١- العمل مع مجلس النواب على تشريع قانون تخصص فيه رواتب شهرية مجزية لكل سجين سياسي بما يتناسب مع التضحية التي قدمها السجناء عند مقارعة النظام السابق وتعويضهم عما فاتهم من فرص وكسب أثناء وجودهم في سجون النظام وللسجين الذي تجاوز السن القانونية تخصيص راتب تقاعدي له ينتقل إلى عياله في حال وفاته.

٢-تحتسب للموظف فترة السجن أو الاعتقال خدمة لأغراض العلاوة والترفيع والتقاعد.

٣- تحتسب فترة السجن خدمة لمن يعين في الوظيفة ولم يكن سابقا فيها.

٤-في حال كون السجين أو المعتقل موظفا في المؤسسة يجوز له الجمع بين راتب التقاعد وراتب الوظيفة في المؤسسة لمدة عشر سنوات يقطع الراتب التقاعدي بعد ذلك.

٥- يعمل مجلس الرعاية على تخصيص قطعة ارض سكنية للسجين أو المعتقل مع تخصيص القرض العقاري وبأقساط ميسرة لبناء وحدة سكنية أو تخصيص وحدة سكنية جاهزة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٦- يعمل مجلس الرعاية بالتنسيق مع الوزارات كافة بإعطاء الأولوية للسجين أو المعتقل في تولي الوظائف العامة.

٧- يعمل مجلس الرعاية على الحصول على مقاعد للسجناء والمعتقلين في الدراسات الأولية والعليا والبعثات دون التقيد بشرط العمر.

٨- يعمل مجلس الرعاية وبالتنسيق مع وزارة الصحة على تأليف لجان صحية خاصة بالسجناء في المحافظات كافة وتخصيص أجنحة خاصة لعلاج السجناء والمعتقلين بصورة مجانية.

٩-يعمل مجلس الرعاية وبالتنسيق مع وزارة النقل بإعفاء السجين والمعتقل من أجور النقل الحكومي بالطائرات والقطارات من والى العراق ولمرتين في السنة مع حق السجين أو المعتقل باصطحاب أحد أفراد عائلته مجاناً.

١٠- يعمل مجلس الرعاية وبالتنسيق مع مديرية الضرائب العامة بإعفاء السجين من أي ضريبة تتعلق بمعاملاته سواء العقارية أو غيرها.

تلك هي بعض الملاحظات التي نرى ضرورة تضمينها في قانون مؤسسة السجناء السياسيين والمعتقلين، فإذا ما أخذت بعين الاعتبار نكون قد سرنا في طريق النظم الجنائية الحديثة ومنها نظرية (الرعاية اللاحقة للسجناء) وأملنا وطيد أن تأخذ بعين الاعتبار لكوننا نبني عهداً جديداً يستوجب الأخذ بالنظم الحديثة كما هو عليه في الدول المتقدمة.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com